مدير صندوق الرعاية الاجتماعية بلحج عبد الفتاح صدقة:

لا توجد موازنة تشغيلية لتسيير عملنا

لم نقم بأي مسح أو تتبع لمتغيرات الحالات المعتمدة منذ حرب عام 2015م

نفذنا مشروع الحوالات النقدية المشروطة بالتغذية

قمنا في وقت سابق بمتابعة إخلاء المبنى من المقتحمين ومتابعة إعفاء المشمولين بالرعاية الاجتماعية

يعتبر صندوق الرعاية الاجتماعية أحد مكونات شبكة الامان والحماية الاجتماعية وتكمن أهدافه في قانون الرعاية الاجتماعية المعدل رقم 31 لعام 2008م في تقديم المساعدات النقدية والعينية للأسر الفقيرة ومساعدة الفقراء في الاعتماد على أنفسهم والخروج من دائرة الفقر من خلال التدريب والتأهيل على الحرف والمهن والأعمال الخاصة بهم، إضافة إلى تقديم القروض الميسرة بالتنسيق مع جهات الإقراض وبضمان الصندوق.. وحتى تكون الصورة مكتملة للقارئ، أجرت صحيفة 14 أكتوبر لقاءً مع مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بلحج عبد الفتاح محمد سعيد صدقة، الذي أطلعنا على عدد من المحاور وإليكم تفاصيل اللقاء:

حاوره / عادل محمد قائد:

لم نقم بأي مسح

يتحدث مدير عام الرعاية الاجتماعية في لحج عبد الفتاح صدقة قائلا : ان نشاطنا منذ العام 2014م انحصر في الحالات المعتمدة؛ لأننا لم نقم بأي مسح أو تتبع ورصد متغيرات الحالات المعتمدة منذ حرب عام 2015م، فعملية الصرف للمستفيدين تقوم بها منظمة اليونيسف وشركاؤها في ظل العدد المتدني في قاعدة بيانات الصندوق - كما هو معتمد منذ نهاية العام2014م- إذ أن آخر صرف نفذه الصندوق حتى نهاية الفصل الرابع من العام 2014م، بلغ إجمالي عدد الحالات المعتمدة بالمحافظة 82.325 حالة، تصرف لها اعانات بمبلغ فصلي بلغ 1،215،559،200 ريال.. موضحًا أنه لا يتم صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية عبر صندوق الرعاية الاجتماعية، ولكن يتم الصرف عبر المنظمات الدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية، في حين يتولى صندوق الرعاية بالمحافظة عملية التيسير والتسهيل لتسلم المستفيدين من الرعاية الاجتماعية مستحقاتهم المالية، حسب ما تم اعتماده من المنحة الأمريكية الطارئة ضمن مشروع الحوالات النقدية الطارئة الذي تنفذه منظمة اليونيسف وشركاؤها من شركات الصرف، الذين أسندت إليهم عملية الصرف فيما أسندت مهمة التيسير والرقابة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع صندوق الرعاية.

مشروع الحوالات النقدية المشروطة بالتغذية

واستطرد مدير عام الرعاية الاجتماعية في لحج في حديثه عن ملف مشروع الحوالات النقدية اذ قال : تعتبر الدورة (19) آخر دورة صرف ضمن مشروع الحوالات النقدية الطارئة من المنحة المقدمة، التي استمرت سبع سنوات من عام 2017م حتى 2024م.. مضيفًا أن الصندوق بلحج نفذ مشروع الحوالات النقدية المشروطة بالتغذية، وهو أحد برامج الحماية الاجتماعية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع الرعاية الاجتماعية، إذ تم في العام 2024م تنفيذ هذا المشروع بمديرية الحد في مناطق بني بكر وخلافة والفيض والفردة، وإجمالي الأسر التي تم بحثها 3397 وعدد الأسر المستجيبة3211 أسرة، واستهدفنا المرأة الحامل والأم التي لديها أطفال أقل من خمس سنوات والأم التي لديها أطفال من ذوي الاعاقة من 5 أعوام إلى17 عامًا.

كما استعرض صدقة في حديثه للصحيفة أبرز الأنشطة التي قام بها مكتب الرعاية في الحوطة إذ قال: قمنا العام الماضي بعدة أنشطة أبرزها متابعة إخلاء مبنى صندوق الرعاية من المقتحمين ومتابعة إعفاء المشمولين بالرعاية الاجتماعية من الرسوم الصحية والتعليمية بالتنسيق مع المكاتب المعنية، ومتابعة اعتماد موازنة تشغيلية من المركز الرئيسي للصندوق ووزارة المالية، وفقا لقرار مجلس الوزراء، إضافة إلى استبدال بطاقات تسلم المعاش للمستفيدين، ومتابعة صرف مستحقات الحالات المتوقفة ومتابعة الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية لاعتماد مشاريع الحوالات النقدية لمديريات أخرى بالمحافظة.

تقدير وعرفان

وأوضح مدير عام الرعاية الاجتماعية في لحج عبد الفتاح صدقة حول تذليل الصعوبات ودور القيادات في الحكومة والمحافظة بحلحلة الصعوبات حيث قال:

نعبر عن ارتياحنا وتقديرنا لدور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور الزعوري وقيادة المحافظة ممثلة بمحافظ لحج اللواء أحمد التركي لما يقدمانه من تذليل للصعوبات التي نواجهها، ودعمهما المستمر لتسيير نشاطنا.

واختتم مدير عام الرعاية الاجتماعية بلحج عبد الفتاح صدقة حديثه قائلا:

رغم الأنشطة التي نفذناها بالتعاون مع كل العاملين والعاملات في الصندوق بلحج، لدينا صعوبات نذكر منها عدم اعتماد موازنة تشغيلية، وما زلنا نمارس عملنا في بيئة غير مناسبة للعمل بسبب بقاء المقتحمين في مبنى صندوق الرعاية رغم متابعتنا المستمرة.

التعليم في عدن.. بين الإضراب وتحديات الاستمرارية

مديرة إدارة التربية والتعليم بالشيخ عثمان في حديث لـ 14 أكتوبر

تجاوز أزمة التعليم يتطلب جهودًا متكاملة

يستمر تدهور التعليم وكفاءته في ظل الظروف التي يواجهها المعلم وكذلك الطالب وأولياء الأمور ومع وقف الفصل الثاني الذي لم يكن يتوقعه أحد.. كانت حالة من الصدمة لكننا ندرك التحديات التي تواجه العملية التعليمية في عدن بشكل عام، ومديرية الشيخ عثمان بشكل خاص، وتحديات قطاع التعليم في جميع مديريات العاصمة عدن لهذا أجرينا لقاءً مع الأستاذة حياة عبده عبدالله عثمان، مديرة إدارة التربية والتعليم بالشيخ عثمان ، للوقوف على أبرز القضايا المطروحة.. وإليكم تفاصيل اللقاء .

حاورتها / أشجان مقطري

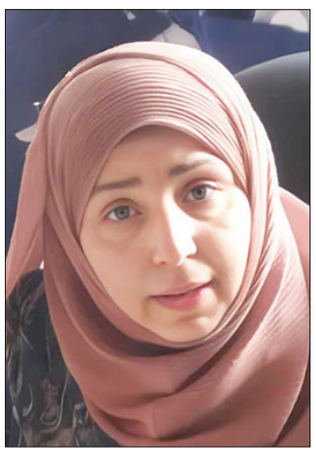

تحديات كبيرة

في بداية لقائنا مع الأستاذة حياة عبده، تحدثت عن الوضع التعليمي في مديرية الشيخ عثمان في العاصمة عدن، حيث قالت: «يواجه الوضع التعليمي، تحديات كبيرة بسبب الإضراب الشامل للمعلمين الحكوميين ونتيجة لهذا الإضراب، توقفت العملية التعليمية في المدارس الحكومية، حيث لم يتم إنجاز سوى مقرر الفصل الأول فقط».. وأضافت بالقول: «هذا الوضع أثر بشكل كبير على الطلاب وأولياء الأمور الذين يعتمدون على التعليم الحكومي».

فجوة تعليمية

وتضيف الأستاذة حياة قائلة : «في المقابل ، تستمر العملية التعليمية في المدارس الخاصة وتقديم التعليم للطلاب، هذا الوضع يخلق فجوة تعليمية بين الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة، حيث يحصل طلاب المدارس الخاصة على تعليم مستمر بينما يعاني طلاب المدارس الحكومية من توقف العملية التعليمية».. مشيرة بالقول: «تسعى الجهات المعنية إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة، لكن الوضع الحالي يتطلب جهودًا كبيرة من جميع تلك الأطراف لتحسين الظروف التعليمية وضمان استمرارية التعليم لجميع الطلاب.

مميزات العملية التعليمية

وأكدت مديرة إدارة التربية والتعليم في الشيخ عثمان، أن المديرية تتميز بعدة جوانب في مجال التربية والتعليم مقارنة ببقية مديريات عدن أبرزها وجود قيادة مؤهلة و مهتمة بالعملية التعليمية تعمل على تذليل الصعوبات في مديرية الشيخ عثمان.. مؤكدة أن هناك كوادر لها خبرة وباع طويل في مجال التعليم ومعلمين متميزين، وتعمل المديرية على تنفيذ أنشطة تعليمية تهدف إلى تحسين وتطوير مهارات الطلاب، ناهيك عن التعاون مع المنظمات الدولية، حيث تستفيد المديرية من التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لتحسين البنية التحتية للمدارس وتوفير الموارد التعليمية اللازمة، كما تشهد المديرية نشاطًا ملحوظًا في مجال التعليم الخاص، حيث توجد العديد من المدارس الخاصة التي تقدم تعليمًا عالي الجودة.

مشيرة الى ان هذه الجوانب تساهم في تميز مديرية الشيخ عثمان في مجال التربية والتعليم ،وتجعلها نموذجًا يحتذى به في العاصمة عدن.

تجاوز الوضع المتدهور للتعليم

وأضافت الأستاذة حياة : «لتجاوز الوضع التعليمي المتدهور واستعادة مكانة التعليم والمعلم، يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة التي تسهم في تحسين الوضع التعليمي بشكل عام منها توفير الموارد التعليمية من خلال تأمين الكتب المدرسية والأدوات التعليمية اللازمة لضمان استمرارية التعليم، دعم المعلمين وتحسين رواتب وظروف عملهم وتوفير برامج تدريبية لتطوير مهاراتهم وقدراتهم التعليمية، إشراك منظمات المجتمع المدني والاستفادة من الدعم لتحسين الوضع التعليمي وتوفير الموارد اللازمة، تشجيع الكوادر المتميزة والمنضبطة وتخصيص حوافز لها وإبراز إنتاجها، هذا سيسهم بشكل كبير في تحسن النظام التعليمي واستعادة مكانة المعلم».

التعليم الخاص

وعن توسع نطاق التعليم الخصوصي تقول الأستاذة حياة: «هو مجرد حل جزئي لاستمرارية العملية التعليمية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها المدارس الحكومية» لافتة الى أن «التعليم الخصوصي، قد يوفر بيئة تعليمية مستقرة وموارد جيدة لفئة معينة من الطلاب(الميسورين)، مما يضمن استمرار التعليم في أوقات الإضراب أو الأزمات.. ومع ذلك، تظل هذه الحلول مؤقتة ومكمِّلة للنظام التعليمي العام، ولا ينبغي أن تكون بديلاً كاملاً عنه».

التعليم الخاص.. حل مؤقت أم بديل عن المدارس الحكومية؟

ليس حلاً نهائياً

وأكدت الأستاذة حياة بالقول: «لتحسين الوضع التعليمي بشكل شامل، ينبغي أن تُبذل جهود لتحسين الظروف في المدارس الحكومية، بما في ذلك تحسين رواتب المعلمين، وتوفير الموارد اللازمة، وضمان بيئة تعليمية مناسبة للجميع»، يعني يمكن أن يسهم التعليم الخصوصي في الحد من توقف العملية التعليمية، لكنه ليس حلاً نهائيًا ويتطلب الأمر جهودًا متكاملة تشمل جميع القطاعات لضمان تحسين جودة التعليم.

وفي الختام..

التعليم ليس مجرد حق مكتسب، بل هو وسيلة أساسية تفتح أمام الأجيال القادمة آفاق التقدم والنهضة.. لذا، فإن سد الفجوة في هذا المجال يُعد ضرورة حتمية لضمان مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة..

معالجات طفيفة لمشكلة توقف الدراسة المفاجئ